اقتصاد

درويش لـ«الوطن»: ٢٢ شركة إيرانية في المركز الإيراني بدمشق خلال أشهر

رامز محفوظ

أكد رئيس اللجنة العليا للمستثمرين في المناطق الحرة فهد درويش أن زيارة السفير الإيراني إلى المنطقة الحرة في دمشق هي الأولى له، موضحاً بأن الغاية من هذه الزيارة القيام بجولة على المركز الإيراني التجاري والذي من المتوقع أن يكون جاهزاً للاستثمار خلال أشهر قليلة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت درويش إلى أن ٢٢ شركة إيرانية ستكون موجودة في المركز خلال هذه الفترة، مبيناً أن هذه الشركات من جميع النشاطات التجارية والصناعية وخاصة فيما يتعلق بإعادة الإعمار، وأشار إلى أنه تم الاتفاق مع السفير الإيراني أن يكون هناك تبادل خبرة بين المناطق الحرة السورية والإيرانية، فضلاً عن تكثيف الزيارات المتبادلة بين الجانبين للاطلاع على واقع الاستثمار في المناطق الحرة.

وبين أنه تم الحديث مع السفير الإيراني لإعادة تفعيل خط النقل الحديدي بين إيران وسورية والعراق والذي أكد أنه في أقرب فرصة سيتم تفعيله، مشيراً إلى أن هذا الخط الحديدي من الممكن أن يصل بين المناطق الحرة في إيران والمنطقة الحرة بحسياء أو المنطقة الحرة بالمرفئية في اللاذقية، موضحاً بأن تفعيل هذا الخط الحديدي سينعكس إيجاباً وبشكل كبير على موضوع نقل البضائع بين المناطق الحرة بين البلدين.

وكان سفير الجمهورية الإيرانية في سورية جواد ترك أبادي قد قام مع وفد مرافق له مكون من أعضاء السلك الدبلوماسي في السفارة، بزيارة المنطقة الحرة في دمشق للاطلاع على قوانين ومزايا الاستثمار والتعرف على قوانين ومزايا الاستثمار في سورية.

وقام السفير بجولة ميدانية زاروا فيها عدداً من المنشآت في المنطقة الحرة، أولها المركز الإيراني التجاري للمنتوجات الإيرانية والذي استثمره اتحاد غرف طهران والذي سيكون مركزاً أساسياً للشركات الإيرانية في المنطقة الحرة واجتمعوا مع المدير العام للمبنى أصغر ميرزايي واطلع الوفد على الحالة الفنية للبناء ومدى جاهزيته حيث أكد ميرزايي أن المبنى سيكون جاهزاً للاستثمار في مدة أقصاها ثلاثاً أشهر.

وأشار ترك أبادي إلى أهمية تفعيل وتوطيد العلاقات الاقتصادية الإيرانية السورية وأهمية التعاون المشترك بين المناطق الحرة في سورية وإيران وذلك للتغلب على العقوبات الجائرة التي يتعرض لها البلدان ودعا إلى زيارات متبادلة بين مسؤولي المناطق الحرة في كلا البلدين لتبادل الخبرات والتجارب.

اتفاقية تعاون اقتصادي بين سورية والصين

صابوني لـ«الوطن»: سيتم استثمار الـ١٤ مليون دولار في تجهيزات المشافي الجامعية ومواد حماية البيئة والصوامع

هناء غانم

وقعت سورية والصين أمس اتفاقية تعاون اقتصادي وفني تقدم بموجبها الحكومة الصينية منحة لتمويل مجموعة من الاحتياجات ذات الطابع الإنساني في سورية. وتنص الاتفاقية التي وقعت في هيئة التخطيط والتعاون الدولي على تقديم الحكومة الصينية منحة مالية بقيمة ١٠٠ مليون يوان صيني ما يعادل ١٤ مليون دولار للحكومة السورية تستخدم في تمويل مجموعة من الاحتياجات ذات الطابع الإنساني والتي سيتم الاتفاق عليها لاحقا بين الجانبين.

وفي تصريح صحفي لرئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد صابوني الذي وقع الاتفاقية عن الجانب السوري بين أن المنحة تأتي ضمن سلسلة المنح المقدمة من الحكومة الصينية وهي الخامسة منذ عام حيث بلغت القيمة الإجمالية للمنح حتى الآن ٤٠٠ مليون يوان صيني بما يقارب ٦٠ مليون دولار.

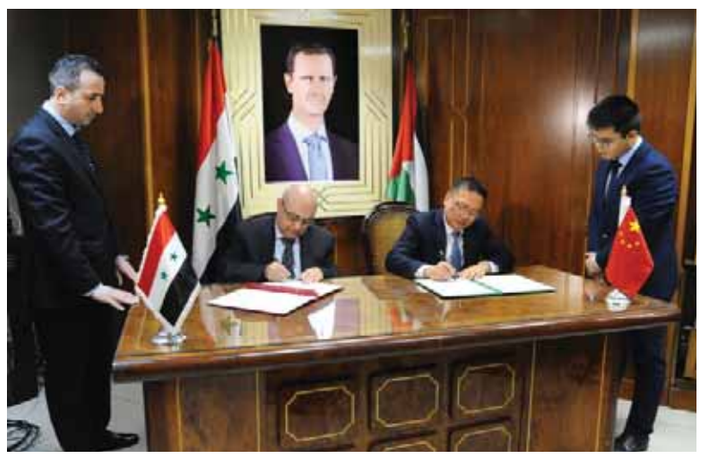

وأوضح صابوني أنه سيتم استخدام هذه المنحة في تمويل مجالات مختلفة تتعلق بالاستجابة للاحتياجات الإنسانية وتخفيف المعاناة الناجمة عن الحرب الإرهابية وتداعياتها على الشعب السوري مبيناً أن المنح السابقة استخدمت في مجالات الصحة والبيئة والتعليم.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بين الصابوني أنه تم الاتفاق مع الجانب الصيني على العديد من القضايا، منوهاً بأنه سوف يتم استثمار المبلغ وفق الأولويات والمقترحات التي تتعلق بتجهيزات المشافي الجامعية والتجهيزات الأساسية والمواد المتعلقة بحماية البيئة والصوامع وغيرها.

وأشار الصابوني إلى أننا في مرحلة الدراسة، مضيفاً: ومن المقرر أن تتم مراسلة الشركات الصينية لدراسة الأسعار وحسب الإمكانات المتوافرة لديهم، وسوف يتم تقديم لائحة الطلبات خلال شهر من تاريخه ليصار إلى التصديق عليها وفق المبالغ المرصودة.

بدوره أكد سفير جمهورية الصين الشعبية بدمشق فيونغ بياو الذي وقع الاتفاقية أنها تندرج في إطار التعاون بين الحكومتين وتؤكد عمق العلاقة الثنائية معرباً عن استعداد بلاده لتقديم مزيد من الدعم والمساعدة للشعب السوري ومتمنياً تحرير كامل الأراضي السورية من الإرهاب.

مالية ريف دمشق تنهي ٧٠ بالمئة من التراكم الضريبي في قسم متوسطي المكلفين

عبد الهادي شباط

كشف مدير مالية ريف دمشق عامر مكي لـ«الوطن» أنه تم إنجاز أكثر من ٧٠٪ من حالات التراكم الضريبي في قسم متوسطي الدخل عن العام ٢٠١٧، مبيناً أن معظم الحالات التي مازالت قيد الإنجاز تعود لأصحاب المنشآت الذين غادروا عملهم أو غيروا أماكن إقامتهم، مؤكداً أنه يتم العمل على التواصل معهم.

وأوضح مكي أنه يتم العمل حالياً على توزيع بيانات العام ٢٠١٨ للعمل عليها والانتهاء منها وعن العام ٢٠١٩، مشيراً إلى أن معظم المكلفين لديهم حتى نهاية الشهر الجاري لتقديم بياناتهم المالية حتى نهاية أيار المقبل بالنسبة للشركات المساهمة.

وتوقع أن يتم مع نهاية العام الجاري تحقيق أنجاز مهم في هذا الملف على مستوى الأرباح الحقيقية ومتوسطي الدخل وخاصة مع العمل على التوسع في الأتمتة وتطبيقاتها، مشيراً إلى وجود التعاون مع الفريق الإستراتيجي في وزارة المالية لأتمتة مختلف الأعمال والخدمات المالية، مع العلم أن مالية الريف تعاني نقصاً حاداً في الكوادر البشرية وعلى وجه الخصوص الكفاءات والكوادر المدربة، مضيفاً: وعلى سبيل المثال مازال عدد الفريق الذي يعمل على إنجاز ملف التراكم الضريبي في المركز لا يتجاوز ١٣ شخصاً وأن المالية تتجه لتوسيع كوادرها لترميم النقص الحاصل في الدوائر المالية والعمل على رفع كفاءة العاملين عبر برامج التدريب والتأهيل وزيادة المهارات للعاملين بما يسمح بتنفيذ كل المهام والخدمات التي تعمل عليها المالية والعمل على زيادة جودة هذه الخدمات بما يتوافق مع التوجهات العامة للحكومة.

وفيما يخص كبار المكلفين بريف دمشق بين أن كبار المكلفين في محافظة الريف تم دمجهم مع قسم كبار المكلفين بدمشق رغم أن معظم كبار المكلفين توجد منشآتهم في ريف دمشق وخاصة في مدينة عدرا الصناعية، منوها بأن وزارة المالية لديها رؤية خاصة في هذا الموضوع.

وفي العلاقة مع الجهات الرقابية بين المدير أن هناك حالة تعاون وتنسيق مع الأجهزة الرقابية وخاصة الجهاز المركزي للرقابة المالية مع وجود بعض النقاط الخلافية التي يتم العمل على تجاوزها عبر الحوار مع الجهاز أو عبر التوجه لتشكيل لجان مشتركة لبحثها، مشيراً إلى وجود حالة اهتمام متزايدة في ملف التهرب الضريبي لمعالجته وللوقوف على مسبباته والتوجه لحلول جذرية في هذا الموضوع وخاصة إعادة النظر في التشريعات الضريبية وتوحيدها وتطوير وتحديث الإدارة الضريبية العاملة إضافة لما تبذله وزارة المالية للتوسع في تطبيقات الأتمتة وتنفيذ برامج الدفع الإلكتروني لكونها تمثل مساحة مهمة من الحلول الأساسية لهذا الموضوع.

وأشار إلى وجود بعض الصعوبات التي تعترض عمل المالية ويتم العمل على التعامل معها وفق الإمكانات المتاحة وخاصة نقص الكوادر بسبب حالة النزف للمورد البشري خلال السنوات الماضية وحالة التوزع للمحافظة على مساحات شاسعة ومترامية الأطراف وتحتاج للكثير من العاملين وسيارات النقل لتتمكن من الوصول لمختلف الفعالية الاقتصادية وأنه يتم العمل على تجاوز هذه الصعوبات عبر تعزيز كوادر العمل وتدريبها وتوفير السيارات الكافية للتنقل وتنفيذ المهام.

الاسم الجديد لإصلاح القطاع العام الصناعي

«هيكلية النهج الصناعي الحكومي»

الوطن

انتهت وزارة الصناعة من إعداد نهج جديد للصناعة أطلقت عليه اسم «النهج الصناعي الحكومي» ويتطلب هذا النهج بداية زيادة الإنتاج وضبط التكاليف وهذا مرهون بجودة المنتجات وبضرورة وجود السعر المنافس، وأوضحت الوزارة في تقرير لها أن كل هذا يتطلب من شركات القطاع العام ضرورة وجود برامج تدريب وتأهيل للعمالة حتى تتمكن من التسويق.

وذكر التقرير الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أن الإنتاج هو الخطة الأهم في سلسلة تحتوي على مجموعة من العمليات التي تساهم في الحصول على سلعة أو خدمة معينة يتم تقديمها إلى المستهلك بطريقة صحيحة، والعملية الإنتاجية تحتاج إلى الأيدي العاملة، وقيم مالية مخصصة للإنتاج وهذا يؤكد أن كل عملية لها مدخلات ومخرجات، وموارد تعمل على تطبيق مجموعة من الخطوات التي تساهم في تحويل المواد الخام إلى منتجات يستفيد منها المواطن.

وذكر التقرير أن التكاليف لابد أن تساهم في تحديد القيمة المالية لتكلفة الإنتاج والعمليات التشغيلية المستخدمة، ومن ثم معرفة قيمة بيع المنتجات الأمر الذي يساعد في متابعة نتائج تحقيق الأرباح أو الخسارة من العملية الإنتاجية.

هذا صناعياً أما تجارياً فقد بين التقرير أن العملية التجارية تعتمد على دور المنشأة التجاري في عرض المواد المنتجة سواء أكانت سلعاً يتم توريدها إلى التجار، أم تباع في الفروع الخاصة بالمنشأة، أو خدمات يتم تقديمها من خلال المنشأة وفروعها، وتساهم العملية التجارية في بيع إنتاج المنشأة إلى الأفراد المستهدفين منه.

وأكدت هيكلية النهج الصناعي الحكومي أنه لا يمكن أن تكون هناك عملية إنتاجية إلا عن طريق ثلاثة عوامل أولها وجود العمالة المدربة ومن ثم توفر المواد الأولية وتأمين مستلزمات الإنتاج.

وأوضحت الهيكلية أن العملية الإنتاجية تخضع أيضاً لعدة افتراضات إما أن يكون هناك منتج بسعر منافس وجودة سيئة وهذا بالتأكيد يستوجب أن تقوم الإدارة الإنتاجية بدراسة الخلطات والفنية بدراسة واقع الآلات، والأهم تدريب العاملين أو منتج بسعر غير منافس وجودة مثالية وهذا بالتأكيد يستوجب ضبط التكاليف ومن ثم التدقيق في تأمين مستلزمات الإنتاج وضبط الهدر واستغلال الطاقات المتاحة، أما الافتراضية الأخيرة فهي وجود منتج بسعر منافس وجودة مثالية ما يستوجب المحافظة على الجودة والسعر ومن ثم البحث عن أصناف جديدة وبناء عليه يتم تصدير المنتج وتحقيق الريعية الاقتصادية التي تخضع إلى أنظمة بيع متوازنة وتتطلب وكلاء وصالات بيع وترويجاً مناسباً إضافة إلى سبر لحاجة السوق بشكل دائم.

وأوضحت الوزارة في تقريرها أن هذه الهيكلية سوف يتم تطبيقها والعمل عليها بما يتناسب مع احتياجات السوق المحلية.

«التموين»: نظمنا ٢٠٥ مخالفات وجميع الضبوط حولت إلى القضاء

باصات السويداء لا «تتوقف» عن رفع الأسعار

عبير صيموعة

جراء عدم التزام وسائط النقل بالتسعيرة المحددة على أغلب الخطوط الداخلية والخارجية في المحافظة وبناء على شكاوى المواطنين قامت دائرة حماية المستهلك بمديرية التجارة الداخلية بالسويداء خلال الشهرين الماضيين بتنظيم ما يزيد على ٢٠٥ ضبوط بحق وسائط النقل المخالفة منها ١٧٧ ضبطاً في شهر شباط، إلا أن تنظيم الضبوط وحرمان المخالفين من مخصصاتهم من الوقود لم تدفع هؤلاء إلى الالتزام بالتسعيرة النظامية!

شركات نقل الركاب (البولمان) تم تنظيم ما يزيد على أربعة ضبوط بحقها إلا أنها عادت مجدداً لرفع أجور التذكرة الواحدة من ٧٥٠ ليرة إلى ألف ليرة على خط دمشق – السويداء وفي السياق ذاته ارتفعت أجور النقل للسرافيس العاملة في الكراج الشمالي على خط دمشق – السويداء من ٦٠٠ ليرة حتى ٨٠٠ ليرة، إضافة لمعظم الخطوط داخل أحياء المدينة التي رفعت أجورها من ٥٠ ليرة إلى ٧٥ ليرة، ما اضطر جميع المواطنين وأكثرهم من الموظفين والطلاب إلى تحمل أعباء تزيد على ٤ آلاف ليرة إضافية على مبلغ الأجور المدفوعة سابقا للوصول إلى أماكن عملهم وخاصة للقاطنين منهم خارج المدينة الذين يحتاجون إلى التنقل من قراهم إلى المدينة ومن ثم التنقل من مراكز الانطلاق عبر خطوط النقل الداخلية إلى مقصدهم.

وأكد المواطنون ممن التقتهم «الوطن» أن الوضع لا يختلف بالنسبة لباصات النقل الداخلي التي رفعت أجور الركوب أيضاً من ٥٠ ليرة إلى ٧٥ ليرة، خلافاً لكل باصات النقل الداخلي في باقي المحافظات، والتي ما زالت تتقاضى ٥٠ ل.س هذا فضلا عن توقف سرافيس النقل الداخلي عن العمل ظهراً ما يدفع الكثيرين منهم إلى اللجوء إلى (تكسي سرفيس) للانتقال من وسط المدينة إلى أحيائهم أو إلى مراكز الانطلاق.

السائقون بدورهم أكدوا لـ«الوطن» أن رفع التعرفة على الخطوط الداخلية يعود إلى ارتفاع أسعار قطع الغيار والزيت، وأجور الإصلاحات الميكانيكية والكهربائية.

من جانبه رئيس دائرة حماية المستهلك بمديرية التجارة الداخلية بالسويداء عاصف حيدر أكد لـ«الوطن» أنه بناء على الشكاوى التي وردت إلى الدائرة عن قيام أصحاب شركات البولمان والسرافيس برفع التسعيرة تم تنظيم الضبوط بحق المخالفين والتي وصلت حتى تاريخه إلى ٢٠٥ ضبوط موضحاً أن الدائرة وجراء عدم وقوف أصحاب الآليات عند الضبوط التموينية والاكتفاء بدفع قيمها المالية اتخذت الدائرة إجراء تحويل جميع الضبوط إلى القضاء المختص وخاصة لمن نظم بحقه أكثر من مخالفة التسعيرة النظامية.

في الأربعاء التجاري

مديرة الجودة تدعو التجار لكسر الحواجز مع وزارة التموين

حسن العبودي

أبدت غرفة تجارة دمشق استعدادها لاستقبال اجتماعات اللجان المختصة بفحص جودة المنتجات المصنعة محلياً، بعد أن أعادت مديرة الشؤون الفنية والجودة والمخابر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رفاه ملحم التأخر في بعض الأحيان في الحكم على المواصفات المطلوبة لصعوبة تأمين مكان قريب لاجتماع جميع اللجان المشكلة وخاصة بعد تأذي المبنى المخصص لهم في منطقة جوبر نتيجة الأحداث.

وأوضحت ملحم خلال ندوة الأربعاء التجاري التي عقدتها غرفة تجارة دمشق أمس بهدف تسليط الضوء على دور المخابر أن المديرية تقوم بالرقابة على القسم الذي يمس المستهلك من المنتجات بشكل مباشر وأولها المواد الغذائية، إضافة إلى غير الغذائية مرتبطة بوزارات أخرى كالصحة والزراعة والري، منوهة بوجود مخابر كثيرة متخصصة، وبرقابة الوزارة مباشرة لحماية المستهلك عبر المخابر المنتشرة بمحافظات القطر كافة، مضيفة: دور المخابر مكمل لدوريات الضابطة العدلية التي تسحب العينات ونقوم نحن بتحليلها.

وتمنت ملحم على التجار كسر الحواجز بينهم وبين الوزارة بهدف الوصول إلى منتجات نظيفة وسليمة ومرضية للمستهلك، وأكد أن التجار كانوا ولايزالون إيجابيين خاصة في هذه المرحلة حيث يقومون بالعمل على رفع مستوى المنتجات المتوفرة في السوق على حين سيكون دور الوزارة توعوياً وتوجيهياً ورقابياً بحيث يتم تجاوز الصعوبات كافة.

وأشارت ملحم إلى وجود مخالفات تقع على عاتق المصنعين ممن لا يرتقون لهذه الصفة من المتعدين على الصناعة، كما هناك صناعيون جيدون لهم اسمهم في السوق ويقدمون المنتجات الجيدة، لافتة إلى أن المخالفات متعددة حسب كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتخزين والنقل ومستلزمات الإنتاج وأحياناً سببها قلة وعي العارضين لهذه المنتجات.

ومن جهته أوضح عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أن كل منتج يدخل إلى البلد يحتاج إلى مراقبة ويتم من خلال المخابر المتنوعة سواء في الجمارك والمركزي والجامعة وحسب نوع المنتج المقسم إلى غذائي يمر بعدة مراحل وغير غذائي يتم فحصه في مخبر أو مخبرين وبالمحصلة أي منتج سيتم استهلاكه من المواطن لابد من دخوله إلى المخابر لتحليله ومطابقته للمواصفة السورية.

وبين الحلاق أن التاجر دائماً يتبع المواصفة عند الاستيراد ويجب أن تكون محققة في هذه المنتجات وما يهم التجار عندما نستورد تحقيق طلبه من ناحية مطابقة المنتجات للمواصفات السورية.

وأشار إلى أن للمخابر دورها لحماية المستهلك أكثر من المستورد وبحيث تكون البضاعة صالحة للاستهلاك غذائية أو غير غذائية مشيراً إلى وجود مشكلة حقيقية تتعلق بالتهريب لافتاً إلى أن المستهلك للأسف ببعض الأحيان مقتنع بأن التهريب هو الأفضل، إلا أنه وعلى العكس من ذلك فإن أي منتج دخل إلى المخابر السورية وعبر قنوات الاستيراد النظامية هو منتج قابل للاستهلاك على حين أي منتج يدخل عن طريق التهريب يتعرض لعدة ظروف غير معروفة تتعلق بسلامته وخاصة إذا كان منتجاً غذائياً فإنه يتلف بسرعة كبيرة، وغالباً نجد أن المستهلك السوري يرغب في هذه المنتجات لكونها أجنبية والأمثلة كثيرة على هذا الأمر، مؤكداً أنهم كتجار ضد ذلك ويشجعون على استهلاك المنتج المحلي الذي يصنع محلياً ودخل عبر قنوات التحليل الصحيحة أو المنتج المستورد من الخارج ودخل بالقنوات النظامية.